مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (ISSN: 2959-5436) (SUJHUS)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة من 24-25 نيسان 2024 /القسم الثاني/ محور علوم القرآن ومحور اللغة العربية ومحوراللغة الفارسية,
الصفحات 104–114

ديالكتيك الهوية العقدية في العراق وسبل ترسيخها

أ.م.د. مسار غازي شناوة[1]*

أ.م.د خالد إسماعيل صاحب[2]*

[1] كلية التربية الأساسية، جامعة سومر، ذي قار، العراق

[2] كلية التربية الأساسية، جامعة سومر، ذي قار، العراق

الملخص

إنَّ دِيالكتيك الهوية والانتماء يُطرح من بين القضايا السّاخنة في المجتمع العربي عمومًا والعراقي على وجه التحديد، وتتداخل حدود هذه القضية مع منظومة القضايا الفكرية والاجتماعية الحيوية داخل كلّ مجتمع. ذلك أن الهوية العقدية تشكل بناءً ديناميكيا وعلائقيا مركبا يتشكل في سياقها الوعي أو يعاد بناؤه وهو في الوقت نفسه حصيلة ديالكتيك يتم على ارضة المغايرة لذلك تبدو الهوية العقدية بالتالي متعددة الارتباطات ومتنوعة الابعاد تكتسب في الواقع ابعادا رمزية كما تكتسب وضعيات عملانية تعبر عن نفسها . وقد ارتكز البحث على محورين . اظهر المحور الاول الذي وسم ب(الهوية العقدية وظهور الاخر في صياغة الأنا) أن الاختلاف هو أساس وعيّ الهُوية ونموها؛ ذلك أنَّ الاختلاف ليس تعارضًا بين نقيضين انما هو حركة انتقال، والاختلاف بين الوجود والموجود، وإنَّ الهُوية لا تتمتع الا بوجود ظاهري مفتعل ، هي فعل النسق الذي يحمل المخالف نحو المخالف بفعلِ الاختلاف، فالهُوية لا تعرف ما هيتها إلا بوساطة الآخر فهو الذي يضيف بترسباته الغيرية سواء على الصعيد الاجتماعي، أو الثقافي، او العقدي وحتى السياسي كيانها الخاص المتجذر بها، وهي تظهر للوجود بوساطة شخصانية الفرد الذي يقوم بالحفاظ على ما هيته مع الاعتراف بالآخر والآخر هو المختلف في الجنس والانتماء الديني والعرقيّ، ومن خلاله تبدو ملامح الهُوية أكثر وضوحا وذات ابعاد مركبة، ذلك أن الانغلاق لا يولد هذا الانتماء، وان كان يحفزه سلبا نحو تقوقع التعصب المفرغ من الحوار مع الآخر وثقافة الحضارات وهذا يعني أن الهوية تتحدد بوساطة تصالح النقائض العسيرة داخل ماهيتها، بحيث يتعذر أن يوجد الاندماج دون الاختلاف، والوحدة من دون ثنائية. والشعب العراقي منقسم على نفسه أكثر من أي شعب آخر فهو متعدد الأعراق ، والأديان والمذاهب، وأن تعددية مكوناته وليدة الجغرافية والتاريخ وليست لعنة أو سبة، بل هي مدعاة للفخر والتآخي والوحدة في بوتقة الوحدة الوطنية والولاء للوطن، واثراء المجتمع لو أحسن التعامل مع هذه التعددية بعقلانية وعدالة؛ وهذا لن يحدث إلا إذا تعاملت الدولة العراقية مع جميع مكونات المجتمع بالتساوي في الحقوق والواجبات، لتشعرهم بأنهم مواطنون من الدرجة الأولى ، وليسوا على درجات متفاوتة. فالصراعات بين مكونات الشعب العراقي على مدى عقود طويلة هو نتيجة التمييز بين فئاته واستئثار فئة معينة بالسلطة والنفوذ والثروات.

الكلمات المفتاحية: الديالكتيك، الهوية، العقدية، العراق.

The dialectics of sectarian identity in Iraq and ways to consolidate it

Asst. Professor Dr. Msar Ghazi Shinawah[1*]

Asst. Professor Dr. Khalid Ismaeel Sahib[2*]

[1] College of Basic Education, Universityof Sumer, Dhi Qar, Iraq

[2] College of Basic Education, University of Sumer, Dhi Qar, Iraq

[*] **Email address: masaralshaami4@gmail.com**

Abstract:

The hypothesis of the research tends to reveal the dialect of nodal identity as a decisive factor in the process of building the state and its stability since its establishment until the present time, especially since Iraq is one of the societies that consist of ethnic, religious or cultural groups that have not reached the level of integrating these sub-affiliations in order to Reaching a common and public identity that takes on the interests of these groups with their cultural, ethnic and religious affiliations. And based on specific questions: Is the state's adoption of a model based on nationalism the main source of the ethnic and religious identity crises that have emerged since the establishment of the Iraqi Republic until the present day? Does the common identity mean the removal or marginalization of sub-affiliations? Is there really an identity crisis? Or is it a crisis at the origin of the political meeting of the Iraqis, what is a crisis of existence at all? The research division is divided into three axes; The first examines: the nodal identity and the presence of the other in the formulation of the ego.

The second axis discusses: the sources of nodal identity and political subjugation ,it deals with the saying about the ideological identity and the culture of political subjugation. The research concluded that the identity problem in general, and the dogmatic in particular, is due to the disagreement and not the difference that is rooted in the weakness of social awareness from within, that is, from the self-first, and from the other second, although the separation between them is always arbitrary, due to the existence of a dialectical relationship between them. In addition to the hateful sectarian and ethnic distinction, which was a dangerous mine that was laid with the cornerstone of building the modern Iraqi state in 1921, where the Iraqi founders, with the support and planning of Britain, insisted on continuing the Ottoman Empire's policy of sectarian and ethnic discrimination during four centuries of its unjust rule of Iraq against components The Iraqi people and the monopoly of one component of power, influence and privileges.

Keywords: Dialectics, Identity, Sectarianism, Iraq.

ديباجة البحث:

إنَّ دِيالكتيك الهوية والانتماء يُطرح من بين القضايا السّاخنة في المجتمع العربي عمومًا والعراقي على وجه التحديد، وتتداخل حدود هذه القضية مع منظومة القضايا الفكرية والاجتماعية الحيوية داخل كلّ مجتمع. وتبدأ هذه الاشكالية بأسئلة قديمة متجددة، هل نحن أبناء الوطن أم ابناء العشيرة، هل نحن أبناء الطائفة أم أبناء الدّين، وعلى الرغم من بساطة هذه التساؤلات إلا أن الاجابة عنها بوضوح يمكن أن يؤسس لرؤية سوسيولوجية بالغة الاهمية والخصوصية داخل المجتمع. ففي داخل كل أمة ينقسم المجتمع على طبقات وفئات، وفق حركية مجتمعة دائمة هذه الحركة تجعل المجتمع كله يتفق على بعض القضايا بالإجماع مثل صيانة الهوية والوطن من أي عدو خارجي، والعمل من أجل رقيّ المجتمع، لكن تبقى آليات تحقيق ذلك محل خلاف من قبل بعض الفئات، فضلا عن أن عددا من الاختيارات السياسية والاقتصادية والثقافية، والعَقدية وهو خلاف مشروع من حيث المبدأ أو الوسائل والغايات، وهنا تتعدد الاجتهادات فيتبع ذلك تعدد وانقسام وتمايز في توجهات الرأي العام، الأمر الذي يخلق مثلا هويات فرعية، سياسية، وعَقدية، فالعراقي المسلم ، والمسيحي العراقي، والعراقي الصابئي، والمسلم السني أو الشيعي كلهم يشتركون بهوية مركزية واحدة وان اختلفوا في الهويات العَقدية، وهنا يطرح السؤال نفسه : هل أن هذا التعدد والتنوع يشكل خطرا على بنية الهوية المركزية ووحدة الامة ؟

إنَّ هذا التنوع في الهويات الفرعية أو العقدية له تأثير مكمل للهوية المركزية (الوطنية) من منطلق أن هذه الهويات الفرعية تُعمق وتعزز المشتركات داخل كل أمة. فالتنوع هو مصدر قوي وغني في الوقت نفسه لإخصاب الهوية الوطنية، ذلك أن اساس التنوع لا يتضمن التصارع ولا يدعو إليه، بل يشكل قانون التكامل للهوية الواحدة، بعكس قانون التعدد الذي يهددها بالتمزق.

والعراق منذ نشأته يضم أقليات وطوائف دينية، أثنية، لغوية، لكنها تشكل جميعها عناصر تنوع لا تعدد . وهذا التنوع لا يعد مشكلة بحد ذاته طالما أن معظم بلدان العالم ذات تكوينات متعددة ومتنوعة، لكن مشكلة التعدد والتنوع تكمن في غلبة عوامل الفُرقة والتنافر على عوامل التجانس والتلاحم بين مكونات المجتمع التعددي المتنوع(1) ، فضلا عن فشل السلطة المجتمعية والسياسية في ادارة هذه المكونات بشكل سليم بما يخلق حالة سلبية تهدد مقومات استقرار الدولة، وحتى استمرارها. واذ تأسست الدولة العراقية عام 1921بفعل إرادي بريطاني في الدرجة الاولى فقد عانى ذلك التأسيس مشكلات انتهت في محصلاتها الى تأصيل الهويات الفئوية لما دون الدولة، والانتقاص من المشتركات التي من شأنها أن تجمع ابناء المجتمع العراقي.

ومن أجل تحديد ظلال دِيالكتيك الهُوية العَقدية بوصفها فاعل مساهم في تكوين الهوية الوطنية يمكننا أن نتبين ذلك في محوريين يوسم أولهما : بـــالهُوية العَقَدّية وحضُور الآخر في صّياغة الأنا، فيما يستجلي المحور الثاني : مصادر الهُوية العَقَدّية وثقافة الاخضاع السّياسي في العراق.

المبحث الاول

الهُوية العَقَدّية وحضُور الآخر في صّياغة الأنا

إنَّ ديالَكتِيك الهُوية بصورة عامة، والعَقَدية بوجه خاص مَرَّده الى الخلاف وليس الاختلاف الذي يعود في جذوره إلى ضعف الوعي الاجتماعي من الداخل، اي من الذات اولا، ومن الآخر ثانيا، مع أن الفصل بينهما أمر تعسفي دوما، لوجود علاقة جدلية بينهما.

وبحسب "هايدغر" فإن الاختلاف هو أساس وعيّ الهُوية ونموها؛ ذلك أنَّ الاختلاف ليس تعارضًا بين نقيضين انما هو حركة انتقال، والاختلاف بين الوجود والموجود، وإنَّ الهُوية لا تتمتع الا بوجود ظاهري مفتعل ، هي فعل النسق الذي يحمل المخالف نحو المخالف بفعلِ الاختلاف(2)، فالهُوية لا تعرف ما هيتها إلا بوساطة الآخر فهو الذي يضيف بترسباته الغيرية سواء على الصعيد الاجتماعي، أو الثقافي، او العقدي وحتى السياسي كيانها الخاص المتجذر بها، وهي تظهر للوجود بوساطة شخصانية الفرد الذي يقوم بالحفاظ على ما هيته مع الاعتراف بالآخر(3). والآخر كما تذهب "ماجدة حمود" هو المختلف في الجنس والانتماء الديني والعرقيّ، ومن خلاله تبدو ملامح الهُوية أكثر وضوحا وذات ابعاد مركبة، ذلك أن الانغلاق لا يولد هذا الانتماء، وان كان يحفزه سلبا نحو تقوقع التعصب المفرغ من الحوار مع الآخر وثقافة الحضارات(4)، وهذا يعني أن الهوية تتحدد بوساطة تصالح النقائض العسيرة داخل ماهيتها، بحيث يتعذر أن يوجد الاندماج دون الاختلاف، والوحدة من دون ثنائية . وعلى هذا الاساس يمكننا أن نصف الهوية بلوغوس الكثرة ، ففيه تلتقي ضروب الأزمنة وكل طبقات وأبنية الأنا الفردية والجماعية. فقدر الهوية أن تحيا منثنية على انشطارها إلى هوية التشابه وثبات الجماعة وهوية الاختلاف وتعاكس الغيرية(5) .

فالهوية كيان يجمع بين انتماءات متكاملة ، وفي الوقت الذي يضج فيه المجتمع بانتماءات وفئات وجماعات عرقية، أو دينية أو سياسية، أو اجتماعية، يتوجب على السلطة الحاكمة العمل على دمج هذه الانتماءات المتنوعة من اجل الوصول الى هوية مشتركة ، أو تحقيق انتماء اجتماعي .لكن من دون اقصاء الانتماءات الفرعية ، والعَقدية ، بل تعمل على ضمان عدم تضارب بين الهوية الوطنية ،والهوية العَقدية ، وذلك بوساطة مؤسساتها المختلفة، وبذلك تصبح الهوية الفردية // العقدية هي جزءا من الهوية الوطنية(6)؛ مما يعني أن التباين والتنوع ضروري حتى يمكن للهوية ان تكون هي اول معنى للوجود، فضلا عن أن التباين ضروري ومساهم في انفتاح الآخرين وتكاملهم ، وهذا التكامل بحاجة الى الروح الديمقراطية الواعية التي يمكنها أن تحقق التلاحم الوجودي بين مختلف التكوينات الاجتماعية الصغرى في ظل بنية الدولة الكبيرة.

والشعب العراقي منقسم على نفسه أكثر من أي شعب آخر فهو متعدد الأعراق ، والأديان والمذاهب، وأن تعددية مكوناته وليدة الجغرافية والتاريخ وليست لعنة أو سبة، بل هي مدعاة للفخر والتآخي والوحدة في بوتقة الوحدة الوطنية والولاء للوطن، واثراء المجتمع لو أحسن التعامل مع هذه التعددية بعقلانية وعدالة؛ وهذا لن يحدث إلا إذا تعاملت الدولة العراقية مع جميع مكونات المجتمع بالتساوي في الحقوق والواجبات، لتشعرهم بأنهم مواطنون من الدرجة الأولى ، وليسوا على درجات متفاوتة. فالصراعات بين مكونات الشعب العراقي على مدى عقود طويلة هو نتيجة التمييز بين فئاته واستئثار فئة معينة بالسلطة والنفوذ والثروات(7).

إن الهوية الوطنية والولاء للوطن لا يتعارضان مع الهوية العقدية للفرد (القومية/ الدين/ المذهب/ الاقليم) ولكن في جميع الاحوال تكون الاولوية للولاء الوطني ، عملت الحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق منذ تأسيس دولته عام 1921 على الغاء الهوية العقدية لمكونات المجتمع العراقي بوساطة قمعها واجبارها على التخلي عنها. وفرض هوية المكونة التي تنتمي لها السلطة عليها،

وصهرها قسرا في بوتقة واحدة بذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية . مما عززَّ واقع التجزئة داخل البنية الاجتماعية؛ ذلك أن من السهل جدا تكوين رأي عابر في روح الجماهير، لكن من الصعب جدا تأسيس عقيدة دائمة . فضلا عن أنه من الصعب عندما يتم تأسيسها. إنه في أغلب الاحيان يكون ثمن تغييرها ثورات عنيفة . حتى أن الثورات لا تمتلك هذه القوة إلا عندما يفقد الايمان سيطرته الكاملة على النفوس . أي أنه عندما يتم تأسيس عقيدة ما على مدى عقود طويلة فإن قوتها لا تقهر لفترة طويلة(8) ، لذا حريٌّ بالدولة العراقية أن تعمل على ابعاد الثقافة التقليدية المتوارثة عن مركز الصدارة ، وإعطاء ثقافات الاقليات أهمية موازية لدورها في تشكيل الهوية الوطنية، فضلا احترام وحماية ثقافات الاقليات والتمسك بها ، بدلا من التشجيع على ذوبانها وتلاشيها مع مرور الزمن.

المبحث الثاني

مصادر الهُوية العَقَدّية وثقافة الإخضاع السّياسي

يرتبط الفرد بعلاقة شديدة الحساسية والتأثير بآرائه ومعتقداته، لذلك فإن ما نؤمن به من معتقدات وآراء هو ما يرسم شكل أو ملامح هُويتنا في هذا الوجود ، وهو ايضا ما يحدد مصيرنا في النهاية، لذا فإنَّ المجتمعات التي تعيش تعددا ثقافيًا يصبح فيها الاعتراف حاجة ضرورية وملحة، وذلك بالنظر الى العلاقة القائمة بين الاعتراف والهُوية، والهُوية شيء اشبه بالإدراك الذي يمتلكه الافراد حول انفسهم والمميزات الاساسية التي تحددهم بوصفهم بذلك(9) .

لقد عِرفَ الانسان منذ ان وطأة قدماه الأرض المعتقدات، وللعقيدة دينية كانت ، أم سياسية ، أم اجتماعية شأن كبير في التاريخ على الدوام ، والعقيدة الدينية على وجه التحديد، ووضع العلماء للمقابلة بين الأديان ثلاثة أطوار مرت بها الأمم البدائية في اعتقادها بالآلهة والأديان وهي دور التعدد، ودور التمييز والترجيح ، ودور الوحدانية، لذلك فان حق الانسان في حرية العقيدة والعبادة، وهي من الحقوق الهامة التي تحرص التشريعات الجنائية على حمايتها واسباغ الحماية على ممارستها ، وذلك في إطار من الضوابط والقيود التي تحمي حقوق الاخرين. وحق الانسان في حرية العقيدة والعبادة من الحقوق الهامة التي لا يستطيع الانسان الحياة من دونها ، فلكل إنسان الحق في اعتناق دين معين أو الاعتقاد في صحة مذهب معين واتباع تعاليمه من دون تدخل من أي سلطة أو شخص للحد من حريته في هذا الاعتقاد أو تلك العقيدة .

والمعتقدات هي اعتقاد ناشئ عن مصدر لا شعوري يسوق الانسان على تصديق فكر او رأي أو تأويل أو مذهب ما، ويرتبط المعتقد بالإيمان، وهو كناية عن إلهام لا شعوري وغير ارادي ناشئ عن علل بعيدة من ارادتنا، والمعتقدات بعد أن تصير عامة لا تلبث أن تصبح اقطابا جاذبة تجذب حولها كيان الشعوب، وتطبع سماتها على كل عنصر من عناصر حضارتها، فتوصف الحضارة حينئذٍ باسم الدين الذي أوحي إليها ، ولذلك كانت اسماء الحضارة البوذية والحضارة الاسلامية والحضارة المسيحية اسماء صحيحة وصائبة جدا، ومتى صار المعتقد قطب جذب ، اصبح قطب تغيير ايضا ؛ ذلك أن عناصر الحياة الاجتماعية المختلفة من فلسفة وفنون وأدب تتبدل لتلتئم به(10) .

وتنشأ العقائد وآراء الجماهير في كل مجتمع، ولا سيما ذلك المجتمع الذي ينماز بتنوعه الثقافي نتيجة عوامل مباشرة ، واخرى غير مباشرة ، أما العوامل المباشرة فتتمثل بالصور والكلمات اي الشعارات التي تمتلك قوة سحرية ترتبط بالصور التي تثيرها في نفوس الجماهير وتستقل تماما عن معناها الحقيقي. كما تعد التجربة من العوامل المهمة والفاعلة في ترسيخ حقيقة ما في نفوس الجماهير ، فضلا عن العقل الذي في تعداد العوامل القادرة على التأثير على روح الجماهير، حيث تستطيع العقول المنطقية بحججها المنطقية من اقناع الجماهير وتقبل فكر ما(11).

أما العوامل غير المباشرة أو (العوامل التحضيرية) كما يطلق عليها "غوستاف لوبون" فتتمثل بالعرق والتأثير المسيطر الذي يمارسه، وهو يمثل الاقتراحات التحريضية للأسلاف، والتقاليد التي تجسد خلاصة روح الفكر، وأهميتها الاجتماعية الكبيرة ، فضلا عن الزمن الذي يقوم بالتهيئة لترسيخ العقائد في أذهان الجماهير، فيما تمارس المؤسسات السياسية والاجتماعية والتعليمية دورا رئيسا في التكوين الذهني للجماهير(12).

والعراق يتميز بتنوع ثقافي غني يجمع كل انواع التنوع اللغوي، الاثني، الديني، والمذهبي، الاّ أن هذا التنوع اصبح مهدد بأن يكون جزء من الذاكرة في تاريخ العراق ، نتيجة لحملات التهجير المستمرة والتغيير الديموغرافي الحاصل في مناطق الاقليات ، والتميز الممنهج الممارس ضدهم على صعيد الواقع والقانون.

وهنا يبرز الحديث عن التكاتف او التصارع بين هذه الهويات ذاتها التي تُعرف بـ(الاقليات)، اذ يتم تغذية بعض انواع التنافس والتنافر بين الاقليات لكي تنشغل تلك الهويات بها ويضعف موقفها في الدفاع امام الهوية المركزية وهي هوية الاغلبية، وهذا يتوقف على مدى حنكة ودبلوماسية ممثليها وقادتها ، في المقابل فان تشابه مشاكل الهويات الفرعية قد يدفعها للتقارب وهنا نجد كل هوية او اقلية على حدة ، وان كانت لا تشكل قوة للوقوف بوجه الاغلبية ، فأنها مجتمعة ستشكل جبهة قوية ، لا يمكن ان تستهين بها الاغلبية ، والاغلبية هنا هي السلطة المركزية، ولقد اثبتت التجارب التاريخية ، أن محاولة طمس الهويات الفرعية وتهميشها هي محاولة فاشلة ، لن ينتج عنها الا التوتر(13).

وعليه لابد لنا من تتبع الخريطة التي ضمت على سطحها الهويات العَقَدية (الاقليات) سواء كانت دينية أم اثنية أم اجتماعية:

أولاً: الاقلية الدينية : (الاختلاف الديني) وتتميز هذه الأقلية عن غيرها من حيث الدين أو العقيدة الدينية ، ومن أمثلة ذلك الأقلية اليهودية التي ظلت محافظة على هويتها العَقدية وعاداتها وتقاليدها على الرغم من كل التحديات، وقد قطن اليهود ثلثا بغداد، وايضا عاش قسم منهم في الموصل وكركوك واربيل السليمانية دهوك خانقين بعقوبة الكوت العمارة الحلة والناصرية، وقد تميز يهود العراق بتفاعلهم الاجتماعي وحبهم للحياة ، وقد عرف عدد من مثقفيهم بميلهم الى القوى الليبرالية واليسارية في العراق حتى مثلت المجزرة المدبرة المعروفة (بالفرهود) علامة فارقة في تاريخهم والتي جرت في (1حزيران 1941م) كنتيجة حتمية للفراغ الامني الذي حدث بسبب التفوق البريطاني على الجيش العراق آنذاك ، وفيها تم ذبح ما يقارب 130 يهودي في بغداد و9 خارجها واصابة 2500 اخرين ، وعليه قسمت الطائفة اليهودية الى مجاميع ثلاث : الوطنية التي كانت عبارة عن مجموعة مخلصة من المثقفين والتجار والمهنيين المتمسكين ببقائهم في العراق . على حين وسمت المجموعة الثانية ب(دعاة الثورية) التي كانت ترى انه لابد من ثورة تحقق لهم الحرية والمساواة وقد ضمت هذه المجموعة ثلة من الشيوعيين اليهود ، وقادة عصبة مكافحة الصهيونية ، اما المجموعة الثالثة والتي عرفت بـ(الصهيونية) التي كانت ترى أن تأسيس وطن قومي في ارض الميعاد هو الحل الاسلم للعيش بأمان واستقرار(14).

وبعد هذا وذاك اضطر اليهودية الى الهجرة ، اذ هاجر على نحو 140 ألف نسمة، بعدها جرت عملية اسقاط الجنسية العراقية عنهم بموجب قانون 1951الذي تم بموجبه تجميد أملاك اليهود الذين تخلوا عن جنسيتهم وغادروا العراق ، واصبحوا مجرد لا جئين ، وبعد أن اطاح حزب البعث بنظام قاسم ، وتمكن حكومة عارف من الاستيلاء على السلطة حيث قامت هذه الاخيرة بمصادرة ما تبقى من ارض المقبرة اليهودية وحرمانهم من جوازات السفر وتشريع اجراءات تعسفية ضدهم، وما ان تسلم نظام صدام الشمولي السلطة حتى اسدل الستار على الفصل الاخير من تاريخ الاقلية اليهودية ، وفي نهاية حرب الايام الستة بقي نحو 3350 يهودي في العراق(15) .

فيما يمثل الصابئة المندائيون اقدم الجماعات التي عاشت في العراق وتعد ديانتهم من اقدم الديانات الروحية على صعيد العالم ، وقد تعرض الصابئة الى الكثير من حملات التطهير العرقي وصلت الى حد محاولة ابادتهم واقتلاع جذورهم التاريخية، بوساطة اضطهادهم وممارسة االتمييز ضدهم وايضا اجبارهم على تغيير ديانتهم بحجة كونهم ديانة مغلقة غير تبشيرية ، وان كان هذا لا يشكل ضررا على غيرهم من الديانات ، وقد تعرض الصابئة عام (1918) بعد سقوط الدولة العثمانية ودخول البريطايين العراق كانون الأول (1914) واحتلال البصرة الى الاضطهاد مما اضطر قسم الى الهجرة التي ازدادت بعد الحرب العراقية الايرانية ، واتخذت هجرتهم طابعا جماعيا بعد (2003) لانهم اصبحوا هدفا سهلا للعصابات التكفيرية(16).

وكما يُعَد الأيزيديون من اقدم الجماعات العرقية والدينية في العراق ويتمركز الايزيديون في جبل سنجار وفي منطقة الشيخان شرق الموصل، وتعد الايزيدية من الديانات التوحيدية وليست الثنوية ، الله هو كل شيء عندهم، وقد تعرضوا خلال حكم الدولة العثمانية للعراق لمحاولات الأسلمة بالقوة ، فضلا عن معاناتهم المستمرة برفض المجتمع لهم؛ ذلك ان انتشرت عنهم صورة نمطية سيئة ترسخت في الذاكرة الجمعية من ذلك أنهم عرفوا بـ(عبدة الشيطان)، مما سهل صدور الفتاوى التكفيرية ضدهم مما ادى الى نكوصهم في مجتمعهم الصغير، فضلا عن تعرضهم الى اكثر من(70) حملة ابادة جماعية ختمت بما قامت به داعش حيث تعرضوا بعد سقوط الموصل في (1حزيران،2014) لهجوم شرس في منطقة

سنجار بعد ان سيطرت عصابات داعش على المنطقة فر الاف الايزيديين الى جبل سنجار للنجاة من تلك العصابات التكفيرية، دون ان يفلتوا من الاضطهاد الديني حين اجبروهم على تغيير قسري لديانتهم الى الاسلام(17).

ومن الاقليات الاخرى ايضا الكاكائية، المنتشرة شمال العراق، والزرادشتية، والبهائية ،اذ ينتشر البهائيون في معظم مدن العراق ، وقد واجهوا اعتى انواع الاضطهاد عام(1979) من قبل نظام صدام الذي اصدر قانونا يحرم ممارسة نشاطهم ، ورفع سقف العقوبة الى السجن المؤبد، والى الاعدام في حال العودة الى ممارسة نشاطاتهم المحظورة ، وهكذا ظل البهائيون يمارسون نشاطهم سرا حتى(2003) حيث بذؤا بتحرك حذر ، خشية من تقلبات الوضع السياسي في البلد (18).

ثانيا: الاقليات الاثنية: ومن ابرزها التركمان الذين يختلطون مع المسيحيين ، والايزيديين، والشبك في سهل نينوى ، وضواحي سنجار ، فضلا عن ظاهرة التصاهر بين السنة والشيعة في كركوك وتلعفر ، وطوز خرماتو، وغيرها من المناطق، وقد تعرض التركمان مثل بقية الاقليات الى سلسلة من عمليات العنف الممنهج وصلت ذروتها في كركوك عام (1959م) التي راح ضحيتها نحو (25 قتيل) وعشرات الجرحى ، صاحبتها عمليات اعتقال المثقفين والناشطين في كركوك.

فيما واجه الكلدان والاشوريون منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وخلال النظامين الملكي والجمهوري خطر انحسار وجودهم ، والعديد من المجازر والمذابح منها مذبحة سيفو التي تعد الابشع والاكثر دموية عام(1916) التي قامت به الدولة العثمانية، ومذابح سميل عام (1933) ابان الحكم الملكي العراقي على يد الضابط(بكر صدقي) ، ومذابح بدر خان بيك عام (1946)، فضلا عن اخرها عام(2015)على يد عصابات داعش والتي انتهت بهدرة اعداد كبيرة الى دول اخرى بحثا عن الامان، نتيجة رفضهم العبودية والرضوخ وقد عرفوا بثورات مستمرة ضد الظلم مطالبين بحقهم بالعيش الكريم والسلام على ارض اجدادهم بلاد ما بين النهرين(19).

وبعد عام 2003 واجه المسيحيين من كلدان وسريان وآشوريين وأرمن القتل على الهوية العقدية ، فلا يمكن ان نتغافل مجزرة كنيسة سيدة النجاة عام(2010) والتي راح ضحيتها ما يقارب (58شهيد) و(78جريح) باسلوب وحشي على يد عصابات داعش الارهابية(20).

ثالثا: اقلية ذات طبيعة خاصة: وتتمثل بالشبك ، والكرد الفيليون الذين يتمتعون بهوية ذات طابع قومي كوردي، ودين اسلامي من المذهب الشيعي، وينتشرون في جلولاء ، خانقين، مندلي، بلدروز شمالا، الى مناطق علي اغربي جنوبا، عانت هذه الاقلية جرح لتشكيك بهويتها العراقية لعشرات السنين مما عرضهم للتهجير القسري والتصفيات المنظمة التي مورست عليهم منذ عام1940 حتى عام 1991وقد اسقطت عنهم الجنسية العراقية وقد بلغ عدد التشريعات التي صدرت ضدهم ما يقارب 30 قرارا ، فضلا عن تشكيل دائرة متخصصة لمصادرة اموالهم(21).

فالرصد التاريخي يكشف لنا أن الدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921العام الذي اختلط فيه الوعي الجديد بالوعي القديم أُديرت من قبل أقلية تقليدية طائفية وبدعم وتخطيط من بريطانيا في الاستمرار على سياسة الامبراطورية العثمانية في التفرقة الطائفية والعرقية خلال أربعة قرون من حكمها الجائر للعراق. ضد مكونات الشعب العراقي واستئثار مكون واحد بالسلطة والقوات العسكرية المسلحة، وبالنفوذ والامتيازات، ولتنفيذ هذه السياسة والحفاظ على سلطتها، لابد أن تلجأ الفئة الحاكمة المتمذهبة إلى ممارسة الظلم والاكراه لإخضاع المكونات الاخرى لإرادتها بالقوة ولعله السبب الرئيسي وراء

جميع مشاكل المجتمع العراقي؛ الا وهو التميز الطائفي والعرقي ، والذي أدى بدوره إلى انهيار الدولة العراقية عام(2003) حيث توتر العلاقة بين الهوية والغيرية، ورغبة (الهو) البارزة في الهُوية على الازاحة والمجاوزة لقيم الغير الكامنة في أعماقها، إذ تنجو في الغالب صوب إنكارها، على الرغم من أنها تدل في الواقع على الغياب وحضور الغيرية في اثناء الذات. وهنا تكمن معضلة الهوية فضلا عن التعدد والتمزق ، ومعاناة الخصوصيات وأزمات هويتها التي ترسخ مفهوم الهوية الممزقة وانعدام الهوية الوطنية المشبعة بوطنيتها، فضلا عن التشبث الجزئي بالهوية فعندما يبني الفرد بناءً ثقافيا يأخذ جزءًا من بقايا هويته التي لا يزال يحتفظ بها، وجزءً آخر لا يعبر عن هويته، وربما يعود ذلك لقيام الفرد بتحديدات ذاتية في ما هو متحول وما هو ثابت في الهوية أو أنه انغمس في الثقافة الكونية ولكن بشكل جزئي، فضلا عن عامل ترسيخ الهوية القومية الواحدة، الذي قامت به السلطة الشمولية البعثية قبل عام 2003 في بلد متعدد القوميات تحت وحدة سياسية ثقافية شكلية ووهمية مفروضة قسريًا، اذ حرص نظام صدام الشمولي على صناعة اسطورة مميزة للهُوية العراقية بعد ان وزع السلطة بشكل دقيق وضيق ضمن دوائر محسوبة وفي حين كانت تشكل الدائرة الاضيق المقربة من صدام عائلية ثم قبلية ثم حزبية بحسب الترتيب وكانت الاجهزة الامنية خاصة الرئيسية منها ميدانا للهيمنة السُّنية وكانت هذه الالية في توزيع السلطة هو الضامن الوحيد لبقاء السلطة واستمراريتها بالنظر لحجم الانقسامات الطائفية والقومية والايدلوجية في المجتمع العراقي، وفي الوقت نفسه حرصت الالة الدعائية لنظام صدام على رسم تسلسل للقيادات العراقية تبدا من نبوخذ نصر البابلي الى الخلفاء العباسيين وصدام حسين نفسه وهكذا تحول نظام صدام واجهزته الاعلامية والامنية الى اجهزه صانعة للهُوية العراقية الجديدة القائمة على التاريخ والقائد الضرورة، في الوقت الذي حرص فيه على قمع كل معارضة شيعية ،وشيوعية بكل دموية خلفت توتر العلاقة بينه وبين شرائح المجتمع(22).

حتى اصبحت هذه الهُوية هي المهيمنة وهذا ما أحدث خللا في الانتماء الشخصي للعراقي اذ كرس هذا الخطاب القومي دكتاتورية الرأي الواحد وسياسة التهميش للهُويات الفرعية والعَقَدية على وجه التحديد، ومصادرة الحريات وتقييد الاختلافات، مما ادى فيما بعد التغيير عام 2003 الى غياب التأكيد على الهوية القومية وانسحابه والتأكيد على الهوية المذهبية والطائفية والدين، والحزب، والعشيرة حتى اضحى العراق ينادي بالانتماء الطائفي.

وقد شكل التحول المفاجئ ما بعد 2003من شكل الحكم الشمولي والفكر المستبد إلى الخيار الديمقراطي انعطافه في مجرى تاريخ العراق بسبب ما حملته من تغيرات واسعة، لم تتوفر الارضية المناسبة لاستيعابها. إذ خلق هذا التنوع الثقافي الذي يصل حد التناقض أحيانا لدى الفرد العراقي تمسكا بهويته الفرية أو العَقدية انعكس هذا الامر على توزيع مهام الرئاسات الثلاث (بوصفه كرديا ، او شيعيا، او مسيحيا. او سنيا .الخ) اصبح هناك ميلا قويا لشحن الهويات الفرعية بمضمون سياسي احتجاجي بوصفها موازية للهُوية الوطنية ، او بوصفها مضمونا وحيدا للهوية الوطنية . هذا التركيز ادى بصورة غير مباشرة الى اختصار الهوية الوطنية وتحويلها من هويه جامعة الى هوية مانعة(23) ، اي انه اصبحت كل مجموعة او اقلية ترى الاقلية الاخرى منافس لها ومزاحم في الوجود داخل بنية المجتمع فالعراقي العربي يرى ان الكردي مزاحم له في وطنه في الوقت الذي هو وطنهما معا .

فكلما زادت الرغبة من قبل السلطة الحاكمة، او الهوية الوطنية في تجاهل وجود الاقلية، أو تصغير حجم قضيتها ، فكلما تولد اصرار لدى الأقلية في ابراز هويتها العّقدية وبنفس المقدار الذي تقترب فيه الأقلية من هويتها القومية أو العقدية أو حتى اللغوية ، فأنها تبتعد عن الهوية الوطنية الجامعة ، مع ما يعنيه ذلك من تشوه لمبدأ المواطنة الذي تبنى عليه

المجتمعات التعددية ، والذي يُعد بدوره دليلا قاطعًا على تماسك المجتمع واستقراره، وتكون الاقلية هي الخاسر الاكبر لفقدان تلك الهوية، دون أن تدرك ذلك في البداية، أو ربما تفقدها، ذلك انه كان اختيارها الوحيد(24).

ويخلص الباحث الفرنسي " رولان برتون" الى أنَّ الهوية الوطنية ترتبط بشكل اساسي بالاحاسيس والمشاعر التي يكنها الناس الى بعضهم بعض بوساطة عيشهم المشترك على ارض جغرافية محددة ورغبتهم في انشاء نظام سياسي واحد . وان الانتماءات العقدية والعرقية المشتركة لها تأثير مكمل للهُوية الوطنية من منطلق ان هذه التوجهات تعمق المشاعر وتعزز المشتركات بين الامم(25). ولطالما كان لأبناء الاقليات في العراق دور فاعل ومميز في بناء منظومته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وإثراءها عبر قرون خلت ، واسماء اعلامهم في العلوم والآداب والفنون والسياسة والادارة والاقتصاد اشهر من ان تُذكر.

ومع أن الدستور العراقي لعام (2005) قد ضمن لهم حقوقهم في مواده الثانية/ الثالثة / الرابعة/ والحادية والاربعين/ والثالثة والاربعين، غير أن اغلب هذه الحقوق بقيت مجرد حبر على ورق ، من دون أن ينعم بها أصحابها، ابتداءا من التمثيل السياسي في الحكومة، مرورا بحرمانهم من ممارسة طقوسهم والتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بحرية وسلام ، وانتهاء بقتلهم وتهجيرهم من ديارهم التي لبثوا فيها الاف السنين ، ومن ثم لاستيلاء على ممتلكاتهم وسبي نسائهم ، بعد شيوع الفكر التكفيري في العراق ، وسيطرة تنظيم داعش الارهابي على اغلب مناطقهم ، ولا سيما بعد نكبة الموصل عام(2014) . وسهل نينوى ذو الاغلبية المسيحية والتي تضم قضائي الحمدانية وتكليف، اذ قامت عصابات داعش بقتل وتهجير وسبي النساء من المسيحيات ، وبذلك فقد تم تهجير اكثر من(200000) مسيحي من عموم مدينة الموصل ، وهذا ان دل على شيء انما يدل على عجز الدولة عن حماية رعاياها امام مجاميع مسلحة فقدت ادنى متطلبات سمات الانسانية. ومن ثم فقد فقدت شعور المواطن او الفرد العراقي بالانتماء الى الوطن(26).

ونخلص مما تقدم الى أن الهوية العَقَدّية هي فاعل مساهم وفعال في دعم الهُوية الوطنية، لان هذه الاخيرة لا توجد الا بوجود ايمان بين اعضائها على انهم امة بالفعل ولهم وطن ويترتب عليهم التزامات تجاه بعضهم بعض اولا وتجاه وطنهم بمؤسساته المختلفة ثانيا. فالمسألة تتعلق بتلك الثقافة التي تحافظ على السلم وتعترف بالتنوع الفكري واللغوي والاثني. ولكن تسييس الواقع الاجتماعي العراقي في بعض جوانبه لم يعد يأخذ بعداً خالصاً متعلقاً بكون الاختلاف مدعاة لقوة الدولة بقدر ما أصبح الاختلاف أحد عوامل عدم الاستقرار المجتمعي، وأن هذه الأسباب تلاقت مع العوامل السياسية والاقتصادية وكونت سلسلة من القهر والحرمان جعلت المواطن العراقي يلتف حول تقسيماته الطائفية والعشائرية والقومية بسبب ضعف الدولة ومؤسساتها التنفيذية، الأمر الذي خلق حالة من عدم الاستقرار وإضعاف مرتكزات بناء الدولة العراقية.

فالهوية العَقدية لا تشكل عائقا، بل ربما هي مصدر قوة لكل الشعوب، وأقرب مثال على ذلك الهند التي تتحدث بقرابة (600) لغة، لكن ذلك لم يكن عائقا بل الهند تمتلك اقتصادًا جيداً وتعيش حالة من السلم والوئام، الصين كذلك والولايات المتحدة الامريكية وغيرها، لكن يبقى العائق الأهم والأكبر هو ثقافة الفرد ، تلك الثقافة متأصلة بحالة الجور التي مارستها الأنظمة المتعاقبة على العراق. ومن ثم جعلت من الفرد العراقي سلبي في تفكيره وسلبي في نظرته للمستقبل متشائم.

إن بناء الدولة لا يأتي إلا من خلال الإيمان بها أولا، ومن ثم تكريس هذا الإيمان على تشريع الأنظمة والقوانين بعقلية المؤمن ببناء الدولة، وهذا البناء يتشكل من خلال بناء المجتمع وبناء الأسرة وأخيرا بناء الذات الفردية، فمن لا يستطيع بناء ذاته وأسرته، لن يستطيع بناء المجتمع وبناء الدولة.

الاستنتاجات والمقترحات والتوصيات

إنَّ محاولة تسيّد الهويات الكبرى على الهويات الصغرى أو العقدية، من منطلق التفوق أو ادعاء الأفضلية أو الغلبة العددية، نتجت عنه ردود فعل سلبية تمثلت برفض التعايش والعزلة أو القطيعة ، مع ما ينجم عن ذلك من تشويه لمفهوم التنوع.

لذا لا بد من الدولة أن تعمل على ابعاد الثقافة التقليدية المتوارثة عن مركز الصدارة ، وإعطاء ثقافات الاقليات أهمية موازية لدورها في تشكيل الهوية الوطنية، فضلا احترام وحماية ثقافات الاقليات والتمسك بها ، بدلا من التشجيع على ذوبانها وتلاشيها مع مرور الزمن.

وتشريع ما ينبغي تشريع من قوانين ذات علاقة بحماية السلم المجتمعي ولاسيما فيما يتعلق بالمسائل الحساسة مثل جرائم الكراهية والتجاوز على الاراضي أو تغيير ديمغرافية مناطق الاقليات. وتضمين الدستور العراقي مصطلح التمييز الايجابي بشكل واضح مع التأكيد على ضرورة تطبيقه فيما يخص حقوق الهويات الصغرى.

ومن جانب آخر أَن اعطاء الهوية العَقدية مساحتها داخل الدولة يتطلب الاعتراف على المستوى الاجتماعي بما يعزز القبول الشعبي الشروع بإزالة طبقات من الأحكام المسبقة والأفكار الخاطئة ، فالجهل بالمسيحيين على سبيل المثال وبقية الاقليات الدينية والإثنية واستمرار الصورة النمطية وتشويه الآخر يستعمل مبررا للتميز ضدهم واستهدافهم وانتهاك حقوقهم ، وسلبهم إنسانيتهم.

الهوامش:

[1]- ينظر : اسس الفكر الفلسفي المعاصر- مجاوزة الميتافيزيقا:97
2- ينظر : الفلسفة- الهوية والذات : 31
3- ينظر: اشكالية الانا والاخر - نماذج روائية عربية :19
4- ينظر: في التأصيل المفهومي للهوية :16
5- ينظر: الهوية وسياسة الاعتراف : شارل تايلر انموذجا: 44
6- الآراء والمعتقدات نشوؤها وتطورّها: 20
7- ينظر: الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق:207
8- ينظر: سيكولوجية الجماهير :172
9- ينظر: الحماية القانونية للاقليات، دراسة تطبيقية على واقع الاقليات في العراق:5
10- ينظر: السياسات والاثنيات في العراق منذ الحكم العثماني حتى الوقت الراهن: 218- 233
11- ينظر : سيكولوجية الجماهير:117
12- ينظر : المصدر نفسه : 137-150
13- ينظر: اليهود والمواطنة العراقية – محنة يهود العراق بين الاسر والتهجير القسري : 281
14- ينظر: الصابئة والمندائيون – العقيدة والتاريخ منذ ظهور ادم حتى اليوم: 50-55
15- ينظر: الايزيديون في العراق- الذاكرة الجريحة والابادة الراهنة : سعد سلوم ، مقال منشور في العربية- معهد العربية للدراسات على الرابط الالكتروني(studies.alarabiya.net last visited 27-2-2019
16- ينظر: الموجز في المذاهب والاديان (البوذية ، الشنتوية، الطاوية، السيخية، البهائية): 129
17- ينظر: كفاح الاثوريين من اجل الحكم الذاتي 1920-1933: 60-63
18- ينظر : المصدر نفسه :77
19- ينظر: حماية الاقليات الدينية والاثنية واللغوية في العراق: 47 1
20- ينظر : صفحات من تاريخ العراق : 292
21- ينظر : الصراع المذهبي فصول في المفهوم والتاريخ:308

22- ينظر: الحماية القانونية للأقليات :3
23 - ينظر: الاثنلوجيا السياسية : 31
24- ينظر: المصدر نفسه:32
25- ينظر: الحماية القانونية للأقليات :3-4
26- ينظر : المصدر نفسه:4-5

المصادر والاحالات

1- غُستاف لُوبون : الآراء والمعتقدات نشوؤها وتطورّها:: ترجمة عادل زعيتر، دار الرافدين، بيروت، ط1، 2020م.

2- عبد السلام بن عبد العالي: اسس الفكر الفلسفي المعاصر- مجاوزة الميتافيزيقا: ، دار توبقال ، المغرب، الدار البيضاء، ط1، 1991م.

3- رولان برتون: الاثنلوجيا السياسية ، ترجمة ناصر فكوهي، طهران ،ط2، 2004م.

4- د. ماجدة حمود : اشكالية الانا والاخر - نماذج روائية عربية :: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت،ط1، 2013م.

5- سعد سلوم : الايزيديون في العراق- الذاكرة الجريحة والابادة الراهنة : ، مقال منشور في العربية- معهد العربية للدراسات على الرابط الالكتروني(studies.alarabiya.net last visited 27-2-2019

6- د. منى ياقو : الحماية القانونية للاقليات، دراسة تطبيقية على واقع الاقليات في العراق، مطبعة نصيبين ،دهوك، العراق: ، ط1، 2019م.

7- غوستاف لوبون : سيكولوجية الجماهير : ، ترجمة أحمد حايك، دار الرافدين ، بيروت، ط1، 2019م

7- سعد سلوم :السياسات والاثنيات في العراق منذ الحكم العثماني حتى الوقت الراهن: ، مؤسسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية ، بغداد / بيروت، ط1، 2014م.

8- : محمد نمر المدني : الصابئة والمندائيون – العقيدة والتاريخ منذ ظهور ادم حتى اليوم ، دار رسلان ، بغداد،ط1، 2009م.

9- تشارلز تريب :صفحات من تاريخ العراق : ترجمة زينة جابر ادريس ، الدار العربية للعلوم، بيروت،ط1، 2008م

10- تحرير وتقديم حسن ناظم ، واياد عنبر :الصراع المذهبي فصول في المفهوم والتاريخ: ، جامعة الكوفة، سلسلة دراسات فكرية، بيروت ، ط1، 2018م.

11- عبد الخالق حسين: الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق: ، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ط1، 2011م.

12- مترتن هيدغر : الفلسفة- الهوية والذات : ، ترجمة محمد مزيان، مراجعة محمد سبيلا، دار الكلمة للنشر والتوزيع، لبنان ، ط1 ، 2015م .

13- مصطفى بن تمسك: في التأصيل المفهومي للهوية : ضمن سلسلة ابحاث (الدين والهوية) .

14- البرت ميخالوفج منتشاشفيلي كفاح الاثوريين من اجل الحكم الذاتي 1920-1933: ترجمة محمد البندر: دار المشرق الثقافية ، دهوك ، ط2، 2008م.

15- الاب صبري المقدسي : الموجز في المذاهب والاديان (البوذية ، الشنتوية، الطاوية، السيخية، البهائية): مطبعة كاروان، اربيل، العراق، ط1، ج2، 2009م.

16- شارل تايلر :الهوية وسياسة الاعتراف : انموذجا: بغورة الزواوي، الموقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ:ع9، 2014م.

17- كاظم حبيب : اليهود والمواطنة العراقية – محنة يهود العراق بين الاسر والتهجير القسري : مؤسسة حمدي للطباعة ، السليمانية، العراق، ط1، 2010م.